الأهرام

٢٠٠٥/٣/١٥

فى اجتماع الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية

سرور: دعم الحوار حول الديمقراطية وحقوق الإنسان فى إطار احترام سيادة الدول

فى بدء أعمال الدورة الأولى للجمعية البرلمانية الأورومتوسطية أعلن الدكتور فتحى سرور رئيس الدورة أن الحوار البرلمانى حول قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان فى المنطقة الأورومتوسطية يجب أن يتواصل فى إطار احترام السيادة الداخلية لكل الأطراف، وأعلن السيد أحمد أبو الغيط وزير الخارجية فى كلمته أمام الجمعية أن تجسيد أعمال شعوب منطقة الأورومتوسطية يجب أن يتم تل فى احترام سيادة الدول وعدم التدخل فى شئونها الداخلية وإقامة سلام دائم وعادل واستقرار شامل ودائم فى منطقة المتوسط.

وفى بداية المؤتمر القى الدكتور فتحى سرور كلمة قال فيها:

أن حوارنا البرلمانى يجب أن يتخذ من تحقيق السلام والاستقرار فى منطقتنا هدفا أوليا نسعى جميعا إلى إنجازه، وأن ما تم تحقيقه من خطوات على أرض الواقع يبدو حتى الآن محدودا للغاية. ولهذا فإنه من الضرورى التركيز على نقطة بالغة الأهمية يقتضيها صراحة الحوار الأورومتوسطى، والحرص على أن تكون المشاركة أفعالا وليست مجرد أقوال، وملكية مشتركة وليس إملاء، وفهما متبادلا وليس أحكاما مسبقة.

بالنسبة للأوضاع فى الشرق الأوسط، فقد رحب المجتمع الدولى بعقد الانتخابات الرئاسية الفلسطينية التى أجريت بأسلوب ديمقراطى يتسم بالشفافية، وأعرب العديد من الدول عن عزمهم على تقديم كل المساعدات الممكنة للسلطة والحكومة الفلسطينية فى جهودها لإعادة الأمن إلى الأراضى الفلسطينية، وتوفير الوسائل الضرورية لتحسين الظروف المعيشية للشعب الفلسطينى، وتنفيذ برنامج مستدام للتنمية الاقتصادية.

وأضاف: أن الحوار البرلمانى حول قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان فى المنطقة الأورومتوسطية يجب أن يتواصل فنحن نرى مظاهر مختلفة لانتهاك حقوق الإنسان فى بقاع كثيرة فى العالم، ويجب أن يتم هذا الحوار فى إطار ثلاثة مبادئ: هى احترام السيادة الداخلية لكل الأطراف وخاصة ما تعلق باستقلال القضاء، والإيمان بعالمية الديمقراطية وحقوق الإنسان، واحترام التنوع الثقافى للشركاء فيما يتعلق بخصوصية التطبيق فى كل دولة.

كما يجب أن يتم هذا الحوار فى إطار التفاهم والتوافق لا فى إطار إعطاء الدروس أو الأوامر، لأن ذلك يتنافى مع منطق الشراكة وروحها، لأن العلاقات الدولية وخاصة فى عملية برشلونة يجب أن تستند إلى حكم القانون لا إلى حكم القوة.

وفيما يخص العراق، فقد رحب المجتمع الدولى بإجراء الانتخابات العامة فى العراق بعد أن مر بمرحلة مؤلمة اتسمت بالعنف وانتهاك حكم القانون وحقوق الإنسان بما يمثله من مرحلة مهمة فى إعادة البناء السياسى والديمقراطى للعراق وندعو فى اجتماعات دورتنا الأولى هذه جميع العناصر والمواطنين العراقيين للمشاركة مشاركة كاملة ونشيطة فى العملية السياسية الجارية، وفى صياغة دستور عراقى يحقق آمال الشعب العراقى فى نظام ديمقراطى، وفى عراق حر مسالم ذى سيادة، وموحد، ينعم بالرخاء.

وترتبط هذه النقطة بالعلاقة بين الاصلاحات الوطنية والتعاون فى إطار الأورومتوسطى. فالمبادرات الاصلاحية لابد أن تنبع من دول المنطقة فى إطار الالتزامات الدولية، ولا يجوز التدخل فى شئون الدول باسم الاصلاح وإلا أضفنا إلى نظرية التدخل الانسانى نظرية أخرى هى التدخل الاصلاحى، بل يتعين إقامة تعاون دولى من أجل المساعدة على الإصلاح.

ومنذ انعقاد الاجتماع التأسيسى للجمعية فى ٢٢من شهر مارس ٢٠٠٤ فى اليونان، لم يتوقف مكتب الجمعية ورؤساء اللجان الدائمة الثلاث عن العمل على الإعداد الموضوعى لهذه الدورة، ومناقشة أنجع السبل لكى يكون إسهامها لعملية برشلونة قويا وبناء، ولكى تكون مداولاتها إيجابية ومثمرة، ولكى تكون نتائج أعمالها خلاقة ومبدعة.

■ سرور يترأس اجتماع الدورة الاولى للجمعية البرلمانية الأورومتوسطية [تصوير سامى بشرى]

تابع أعمال المؤتمر:

عبدالجواد على
أحمد سامى متولى
أحمد جلال عيسى

مصالح مشتركة

وأضاف الدكتور سرور: لقد اختارت هيئة المكتب محورا رئيسيا لمداولات هذه الدورة هو «المشاركة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبى مع منطقتى المتوسط والشرق الأوسط، وسياسة الجوار الأوروبى»، وهو أحد أهم موضوعات الحوار والنقاش والتفاوض الجارية فى إطار العلاقات الأورومتوسطية.

كما أكدوا أن دعمهم للإصلاح فى المنطقة سوف يسير جنبا إلى جنب مع دعمهم لتسوية عادلة، وشاملة، ودائمة للصراع العربى الاسرائيلى على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و٣٣٨.

وفى هذا الصدد، أثنى المجتمع الدولى على مصر لمبادرتها بالدعوة إلى قمة شرم الشيخ يوم ٨ فبراير ٢٠٠٥ التى توصلت إلى تفاهمات إسرائيلية ـ فلسطينية. ويشجع المجتمع الدولى الطرفين على الإسراع بتنفيذ تلك التفاهمات، ومن بينها الإنسحاب من غزة وبعض مناطق الضفة الغربية، ونقل المسئوليات الأمنية فى المناطق الفلسطينية، وتحسين الظروف الإنسانية للسكان الفلسطينيين، وإطلاق سراح المسجونين.

التفاهم بالحوار

وقال الدكتور فتحى سرور: إذا كان اعلان برشلونة قد أكد على ضرورة الربط بين المسائل السياسية والأمنية من جهة، والمسائل الاجتماعية والثقافية من جهة أخرى، فإن حوارنا البرلمانى يجب أن يؤكد هذه الرابطة منطلقا من كون المبادئ الأساسية للشراكة الثقافية والاجتماعية والانسانية فى إعلان برشلونة، لا يتعارض مع احترام التنوع الثقافى للشعوب الأطراف فى عملية برشلونة وهو ما يتعين توظيفه بما يخدم التفاهم والحوار فى إطار المبادئ التى تضمنتها خطة عمل الحوار بين الثقافات التى أقرها مؤتمر فالنسيا. وفى هذا الصدد نأمل فى ألا يؤدى توسع الاتحاد الأوروبى نحو الشرق إلى اضعاف الأولوية المعطاة للشراكة الأورومتوسطية، وأن يؤدى على العكس من ذلك إلى اثرائها بتنوعات جديدة.

تحقيق الاستقرار

وفى كلمته التى القاها أمام المؤتمر، أكد السيد نيكولا شميت الوزير المنتدب للشئون الخارجية والهجرة فى لوكسمبورج، ضرورة بذل المزيد من الجهد لتحقيق الاستقرار والأمن فى منطقة الشرق الأوسط مشيرا إلى أن عملية برشلونة رغم أهميتها فإنها لم تحقق التأثير الكافى فى الصراعات الإقليمية، وقال إن الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية يمكن أن تقوم بدور فعال فى المشاركة فى تحقيق الاستقرار والسلام فى المنطقة.

وشدد على ضرورة بذل المزيد من الجهد ووجود الية للحوار والتعاون لتحقيق الأهداف المشتركة للحوار الأورومتوسطى والتى منها تعزيز السلام وتشجيع التقدم الاقتصادى ومساندة التطور الديمقراطى، وطالب باجراء عملية تقييم شاملة لجميع جوانب عملية برشلونة لمتابعة أوجه القصور حتى الآن على الرغم من الانجازات التى تبعث على التفاؤل.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

■ الوفد البرلمانى المصرى فى الاجتماع

حكم القانون والديمقراطية فى منطقة المتوسط، كما تضمنه اعلان برشلونة مع الاقرار فى هذا الإطار بحق كل دولة فى اختيار وحرية تطوير نظامها السياسى والاجتماعى والثقافى والاقتصادى والقضائى.

وقد جاء قرار الافراج عن أيمن نور داعما للاقتراح المقدم من المجموعة العربية بعد أن صفقت الوفود فى اللجنة السياسية طويلا لهذا القرار.

من ناحية اخرى اعدت اللجنة السياسية اقتراحا بمشروع قرار لعرضه على المؤتمر العام الذى يبدأ اعماله غدا (الاثنين) برئاسة الدكتور فتحى سرور، حيث يتضمن عدة بنود تتعلق بتقييم عملية برشلونة بعد مرور عشر سنوات على اطلاقها بهدف تعزيز التعاون، إن عملية برشلونة تمثل تجربة فريدة فى نوعها كإطار للتشاور والتعاون متعدد الأشكال، وترى أن تنظيم حوار متعدد الأطراف يعد تقدما مهما اتاح للوزراء ولكبار الموظفين على ضفتى المتوسط الاجتماع بشكل دورى لعرض مشكلات المنطقة والاشتراك فى تحديد حلول لها.

وتأمل مع ذلك فى التوصل إلى أساليب عملية تمكن الدول المتوسطية الشريكة من الاضطلاع بدور اكثر اهمية فى هذا الحوار السياسى الرسمى بغية تعزيز المسئولية المشتركة وروح المبادرة والتوافق المتبادل، وهى السمات التى يجب أن تميز المشاركة. وفى هذا الإطار ترى أن تطبيق مبدأ الرئاسة المشتركة، ومبدأ تناوب مكان عقد الاجتماعات الوزارية يجب أن يتم فى أسرع وقت ممكن.

وتلاحظ أن حيوية الحوار المؤسسى قد بدأ يؤثر فى أوساط الشركات والسلطات المحلية والمدن الكبرى والجامعات، والمجتمع المدنى ويشجع كل هذه الأطراف الفاعلة على مزيد من المساهمة فى تدعيم «شبكة الاتصالات» هذه والتى تشكل ضرورة لدفع الحوار والتفاهم المتبادل وتبادل الخبرات وافضل الممارسات والاستثمارات التى تخلق فرص العمل.

وتشير إلى أن إنشاء مؤسسة «أنا ليند» لحوار الثقافات والحضارات اخيرا، وإنشاء جمعيتنا فى عام ٢٠٠٤ كمؤسسة

تابع أعمال المؤتمر:

عبدالجواد على
أحمد سامى متولى
أحمد جلال عيسى

برلمانية لعملية برشلونة، إنما هى نتائج ملموسة يجب ان تشجع على التعاون فى مجال التطبيق الديمقراطى وحقوق الانسان، وأن تقر بالمشاركة الأورو - متوسطية من المواطنين.

وتؤكد أن عقد اتفاقيات شراكة أورو - متوسطية مع دول المتوسط العشر يعد نتيجة مهمة لعملية برشلونة، وترى ضرورة إنجاح هذه الشبكة من الاتفاقيات التى ترسى الأمن القانونى اللازم للاستثمارات، بحيث يتم اعمالها بالكامل وتكميلها باتفاقيات بين الجنوب والجنوب، وفق نموذج اتفاق اغادير.

وتشير إلى أن تدعيم الأدوات المالية للمشاركة، وتحقيق الاستخدام الأمثل لقروض بنك الاستثمار الأوروبى، والتسهيلات المالية التى تمنحها الهيئة الأوروبية لتسهيل الاستثمار والمشاركة إنما تعد ايضا نتيجة إيجابية لعملية برشلونة.

القضايا الاقتصادية

ومن ناحية اخرى اكدت لجنة القضايا الاقتصادية والمالية والشئون الاجتماعية والتعليم التابعة للجنة البرلمانية الأوروبية المتوسطية فى اجتماعها برئاسة هاشم الدباسى (الأردن) أن عملية برشلونة مرتبطة بعملية السلام فى الشرق الأوسط وأن الاستقرار والتنمية والتقدم فى منطقة البحر الأبيض المتوسط يعتمد بشكل كبير على تحقيق سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط، مشيرة الى وجود علاقة هامة فى منطقة المتوسط بين الأمن والاستقرار من جهة والازدهار الاقتصادى من جهة أخرى جاء ذلك اثناء مناقشة مسودة القرار التى اتخذته اللجنة فى اجتماعها بالأردن.

ودعت اللجنة كافة شركاء منطقة أوروبا والمتوسط والمجتمع الدولى المعنيين فى عملية السلام بالشرق الأوسط إلى ان يبذلوا كافة الجهود المكنة لوضع حد للنزاع الفلسطينى - الاسرائيلى وان يلعبوا دورا اكثر فاعلية للمساعدة فى تطبيق خريطة الطريق وذلك لتحقيق هدف الدولتين ، دولة فلسطينية ودولة اسرائيل قابلة للعيش وبحدود واضحة.

كما دعا القرار كافة الأطراف المعنية الى احياء المسارين السورى والاسرائيلى، واللبنانى - الاسرائيلى فى سبيل تحقيق سلام عادل وشامل ودائم فى الشرق الأوسط مؤكدة أن السلام الدائم فى الشرق الأوسط يشكل عاملا هاما نحو التعاون والتكامل الاقتصادى وبالتالى الازدهار على المستوى الاقليمى ودعا البيان الى تبنى المزيد من السبل من أجل تعميق التكامل الاقتصادى بين دول الجنوب من جهة ودول الشمال والجنوب من جهة اخرى عن طريق توفير المساعدات الفنية والمالية والاسهام في مساعدة دول منطقة المتوسط على التأقلم مع القوانين والتبعات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة الأوربية المتوسطية المزمع انشاؤها بحلول عام ٢٠١٠ وتشجيع برامج التنمية الاجتماعية والسماح للدول الشركاء بالاستفادة من البرامج ذات العلاقة والاتحاد الأوروبى.

وطالب هاشم الدباسى بتوفير كافة الوسائل والطرق الكفيلة بتشجيع وتسهيل تدفق الاستثمار الأوروبى الخارجى فى منطقة المتوسط.

واوصت اللجنة بضرورة تقديم المزيد من الدعم للقطاع الخاص فى دول منطقة المتوسط ورفع امكانية وصول صادرات اقليم المتوسط الى أسواق الاتحاد الأوروبى واعطاء التدريب المهنى والفنى اهمية أكبر

وأكدت اللجنة ان الاصلاح لم يعد امرا كماليا بل اصبح ضرورة لمستقبل الاقليم، مشيرة الى ضرورة توفير سبل الدعم للوثيقة التى تم تبنيها فى القمة العربية المنعقدة فى تونس حول التنمية والاصلاح فى العالم العربى.

كما دعت الوفود المشاركة بالكامل إلى ضرورة انشاء لجنة رابعة فى اطار الجمعية البرلمانية لدول اوروبا والبحر الأبيض المتوسط للتعامل بشكل خاص مع قضايا المرأة فى الدول الأعضاء.

حوار الثقافات

وشهدت اللجنة الثقافية مناقشات مستفيضة برئاسة محمد المنصورى (المغرب) نائب رئيس اللجنة، حول موضوعى الهجرة والتعاون الثقافى الأورو - متوسطى، واكدت اللجنة - بعد التعديل الذى اقترحه منصور عامر وكيل لجنة حقوق الانسان بمجلس الشعب المصرى لتعريف الهجرة - أن الهجرة تعد ظاهرة متعددة الأسباب يتعين تنظيمها ومعالجتها من خلال سياسة أوروبية مشتركة ومشاركة فعالة مع دول المنشأ ودول الترانزيت.

كما طالبت اللجنة بمراعاة الاعتبارات الانسانية عند منح التأشيرات لابناء دول الجنوب، وكذلك المرونة الإدارية فى الإجراءات المتخذة من قبل قنصليات دول الشمال.

وشددت اللجنة على ضرورة التوصل إلى تدابير وبرامج تستهدف منع هجرة العقول من دول المهجر.

ومن جانبه اكد الدكتور مصطفى الفقى رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب المصرى أن ظاهرة الهجرة ليست جديدة وانها ليست عيبا يلحق بدول الجنوب، حيث بدأت الظاهرة من بعض دول الشمال التى احتلت دول الجنوب ونالت من خيراتها، وشدد على أن الظاهرة لا يمكن تجنبها فى الظروف الراهنة لكونها ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية فى الوقت نفسه.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية